الفعل والجملة لانشا الجعل لم يلزم ما مر الا انه خلاف المشهور فتامل لتعرف
انه لا مجرى حقيقة الا في مثل التصنيف ويمكن اجراوه في جميع المواضع
بالمسامحة في جعله بدايه **قوله** الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على الفعل
الجميل الاختياري حقيقة او حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا بان لا يصدر
عن الجوارح ما يدل على خلافه وبان يعتقد اتصاف المحمود بالمحمودية
كما اقتضاه كلام السيد وغيره او بان يقصد التعظيم وان لم يعتقد
اتصاف المحمود بما ذكر كما قاله جمع محققون فدخل الوصف بالجميل المعلوم
الانتفاء اذا اقارنه التعظيم كقصايد المستهلة على وصف الممدوح بما يعلم
انتفاوه فان الجمهور يجدونه حمدا ومدحا لا استهزاء وسخرية لعلمهم
بمقارنة التعظيم والمشهور اختصاص الحمد بجارحة اللسان فيخرج كلام من
تنزه عنها ومقتضاه ان لا يكون الحمد فيمن ليس له تلك الجارحة على ما
ورد في الكتاب والسنة على الحقيقة والا ظهر عند المحققين انه قيد
غالبي واللسان في مقابلة الجنان والاركان والمراد فعل مخصوص اي
الفعل الذي مصدره اللسان غالبا او ما فيه اظهار صفة الكمال على ما ذكره
التحرير الدواني وهو الاولى بالاخذ ليمكن ابقاء كلام الله تعالى ورسوله على
الحقيقة والمسامحة في كلام غيرهما ان احتيج اليها او لي بالاختيار فدركه
فظهر ضعف ما قيل لما ثبت التخصيص بنقل الثقات بجدا وما ورد على المجاز
والجميل اعم ما في نفس الامر او في نظر الحامد والمحمود فلا نقض بمدح السلاطين
بما هو ظلم حقيقة على انه انما يحتاج الى ذلك ان صح حمد غيره تعالى حقيقة
كما فهم وكذا لا ينتقض التعريف بالحمد بازاء الذات او الصفات الذاتية او
الشجاعة لانها وان لم تكن افعالا ولا اختيارية كما حقق في محله لكن نزلها
للدلالة على وتنزيلها افعالا اختيارية عليها او لاستقلال الذات والجملة
الانشايية او اخبارية كما هو اصلها لحصول الحمد بها على التقديرين لكن
بطريق اللزوم على الثاني اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك او
مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق له وذلك جميل قطعا

فيكون

فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة ولعله مراد من ذكر كلامه على
عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار وامّا ما قيل من انه لا بد في تحقق الحمد من
الاذعان بمدلول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقدير فهو
في غاية السقوط اما اولا فلانه انما يأتي على ما تقدم عن مقتضى كلام السيد
وغيره واما ثانيا فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشا
والاخبار وقد علم من كلام المحققين السابق تحقق الانشا مع عدم الاذعان
بل مع اذعان العدم واما ثالثا فلان اعتبار الاذعان وعدم لزومه للاخبار
لا يسوغ اطلاق منع الاخبار وعدم حصول الحمد على تقديره بل وزانه وزان
سايرا لمعتبرات في الحمد كالتعظيم ظاهرا فغاية الامر توقف تحقق الحمد على
تحققه نعم ان جعلت الواو في جملة الصلاة الاتية بناء على انشا بنيها على العطف
على ما هو الظاهر تعين الانشا هنا بناء على منع الجمهور عطف الانشا على الخبر
مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له من الاعراب كما قيد بذلك
السيد وتوقف فيه ويمكن الجواب على هذا بتقدير القول كانه قال
ابتدي باسم الله قايلا الحمد لله والصلاة والسلام على من ذكر وكان الحمد
من المصادر التي تنصب بافعال مضمره والاحراف المتعلقة بالمحال
المقتضيه لانتسابها اليه والفعل اصل في بيان النسب فكان من حقه
ان يلاحظ معه الفعل وليس المراد ان الفعل حينيذ ملاحظ مقدر
كما بينا درمن كلام بعضهم ضرورة ان معنى الفعل ومتعلقه غير مقصود
اصلا بل المقصود خلاف ما افاده من الثبات والحصر فكيف يكون
مقدرا والمقدر كالملفوظ فلا تستعجل كيلا تخبط خبط عشواء انه
عدل عن حقه واختير الجملة الاسميه ليفيد الدوام والثبات بتقدير اسم
الفاعل بمعنى الثبوت اجابه بمناسبة المقام كما صرح به العلامة التفتازاني
واما ان الظرفيه اختصار الفعليه فهو عند عدم الداعي كما هو مقرر في
محله فان قلت الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجددي فلم اختير عليه
مع اصالته قلت اجيب بانه اختير عليه لتمكن ادخال اللام فيفيد

في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)